شنـاشيـل

العراقي لا يُغنّي بفلوسه !

■ عدنان حسين

في البلاد السعيدة دولة تحترم نفسها، أي تحترم أناسها، تعترف بأي خطأ ترتكبه إحدى مؤسساتها ودوائرها وتعتذر عن أي تقصير في أداء واجباتها، وتجهد لتضييق عواقب وآثار الخطأ أو التقصير وتعمل على عدم تكرار الخطأ أو التقصير ذاته مرة ثانية أو ثالثة بالكثير.

وفي البلاد التعيسة لا تعترف الدولة بأي خطأ أو تقصير ولا تعتذر عنه ولا تحرك ساكناً لإزالة آثاره حتى لو تكرر للمرة المئة على التوالي، وغالباً ما تنقل مسؤولية الخطأ والتقصير من كتفها إلى كتف مواطنها الذي تحمّله ذنوب الأوضاع غير الصحيحة، وتطلب منه أن يرضى بالمقسوم ويؤمن بأن الصبر مفتاح الفرج الذي لا يجيء أبداً مثل "غودو" ... هذه الدولة لا تحترم أناسها لأنها في الأساس لا تحترم نفسها، ذلك أن الذين يمسكون بالدولة أشخاص غير محترمين جاءوا إليها إما عن طريق الانقلاب العسكري أو بالتوريث أو بتزوير الانتخابات أو بالمحاصصة المدعومة بالعلاقات الشخصية.

نحن بالطبع بلاد من النوع الأخير.. دولتنا لا تحترم نفسها ولا أناسها.. مقصّرة في أداء واجباتها والوفاء بالتزاماتها، ولكنها لا تستحي من الإدعاء بأنها عملت المعجزات.. والأدلة والأمثلة كثيرة يمكن أن تغطي صفحات هذا العدد من الصحيفة بالكامل، وأكثر. واليكم واحداً فحسب.

مساء الأربعاء الماضي تعرّضت بغداد، ومناطق أخرى من البلاد إلى عاصفة ترابية – مطرية متوسطة القوة، أو دون المتوسطة، لكنها بدت وكأنها إعصار، بسبب عدم احترام دولتنا لنفسها ولأناسها، فالدولة التي تحترم نفسها وأناسها تُعدّ نفسها وتجهّز قواها لهكذا حدث لمواجهته وحصر عواقبه في أدنى الحدود، لا أن تتفرج عليه مسترخية كما نتفرج على برامج التلفزيون في بيوتنا.

أثناء العاصفة وبعدها لساعات، بل إلى اليوم التالي، بدت بغداد وكأنها ضُربت بتسونامي شبيه بالتسونامي الياباني الأخير.. معظم الشوارع تحوّل إلى أنهار موحلة. حدث هذا حتى في قلب العاصمة: شارع الرشيد، شارع أبو نواس، شارع السعدون، شارع دمشق (منطقة علاوي الحلة حدّث عنها بلا حرج) وشارع ١٤ تموز، وهي جميعا مررت بها مع أصدقاء أثناء العاصفة أو بعد انتهائها بساعتين.. بالتأكيد كان الوضع أكثر سوءاً في المناطق الشعبية.. المهم إنني في كل الشوارع التي مررت بها أثناء العاصفة وبعدها، لم أرَ رجلاً واحداً أو سيارة واحدة للبلدية تعمل لمساعدة الناس على الخروج من المأزق المفاجئ.

في العالم كله تضع دوائر البلدية خططاً للطوارئ تطبقها في حالات الطوارئ: فيضان، عاصفة، زلزال، بركان، انهيار أرضي، انهيار مبانٍ.. الخ. وتتضمن هذه الخطط فرق طوارئ تنطلق في عملها معَ بداية الحال الطارئة، لكنّ بغداد نامت تلك الليلة العاصفة وفرق طوارئها تغطّ في نوم عميق، إذا كانت لديها فرق طوارئ في الأساس.

موظفو البلدية وعمالها في بلادنا وفي سائر البلدان لا يعملون متطوعين لصالح جمعية خيرية، وإنما يتقاضون رواتبهم وأجورهم من الدولة التي تدفع نيابة عن المجتمع.. في بعض البلدان تأتي هذه الرواتب والأجور من الناس مباشرة.. من الضرائب، وفي بلدان أخرى، وبخاصة النفطية مثل بلادنا، يدفع الناس رواتب وأجور موظفي البلدية بصورة غير مباشرة، من عوائد النفط التي هي الثروة المشتركة لكل عراقية وعراقي. ويتوقع من يدفع الفلوس أن يحصل على خدمة أو سلعة تعادل قيمة ما يدفع، أي أن دافع هذه الفلوس يغني بفلوسه كما يقول بطل أحد الأفلام المصرية، لكن العاصفة الأخيرة أظهرت أن العراقي لا يستطيع أن يغني بفلوسه، والسبب انه يعيش في بلاد تعيسة، دولتها لا تحترم نفسها ولا أناسها!!

بعد ثماني سنوات من التغيير.. واشنطن تخفق في "خطف الثروة"

بغداد تحكم سيطرتها على صناعة النفط رغم "شهية الغرب"

□ ترجمة: المدى

كان شعار "لا نريد دماء من اجل النفط" يتردد على ألسنة أولئك الذين يعارضون حرب العراق، إذ كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة وانكلترا مهتمتان بغزو العراق فقط من اجل السيطرة على ثروته النفطية.

ومما زاد في تعزيز هذه الفكرة هي المقالة الجديدة التي نشرت في الإندبندنت عن شركات الطاقة البريطانية التي أرادت مراوضة حكومة توني بلير من اجل السماح لها بالوصول إلى نفط العراق بعد الحرب.

إن الذي لم يتم السؤال عنه هو ما جرى فعلا بعد ٢٠٠٣ حول ما إذا كانت الشركات الأجنبية ستختطف موارد البلد أم لا. في الحقيقة، وبعد ثماني سنوات من سقوط صدام حسين، بقي البترول تحت إدارة الدولة.

يعتبر النفط من أهم ثروات العراق، حيث يشكل ٩٠٪ من إيرادات الحكومة و٥٨٪ من مجمل الإنتاج المحلي. في عام ١٩٧٢ قام الرئيس العراقي آنذاك احمد حسن البكر بتأميم النفط، وكانت فوائد النفط والميزانية الوطنية هما القوة الدافعة وراء التنمية الاقتصادية في البلد.

منذ ٢٠٠٣ انهارت بقية الروافد الاقتصادية مما جعل العراق أكثر البلدان اعتمادا على النفط في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

يمتلك العراق ثالث اكبر احتياطي نفطي في الشرق الأوسط بعد السعودية و إيران.

في تشرين الأول ٢٠١٠، قامت وزارة النفط بتحسين تقديراتها للاحتياطي النفطي في البلد، ورفعتها من ١١٥ مليار برميل إلى ١٤٣ مليار برميل.

في السنتين اللاحقتين، هناك خطط لأجراء مسح من اجل اكتشاف حقول نفطية جديدة مما قد يرفع الاحتياطي إلى حوالي ٢٠٠ مليار برميل.

قبل عام ٢٠٠٣، ناقشت إدارة بوش وحكومة بلير الإجراءات التي ستقوم بها بشأن ثروة العراق النفطية.

قال البعض في البيت الأبيض إن على الولايات المتحدة الاستيلاء على نفط البلد، إلا أن ذلك كان موضع خلاف. في لندن قامت شركات النفط البريطانية بدفع حكومة بلير للسماح لها بالدخول إلى سوق النفط العراقي بعد سقوط صدام.

منذ ثماني سنوات كانت شركات الطاقة متلهفة أيضاً إلى أن تضع أقدامها على الباب مادام الاستثمار الأجنبي في العراق قد توقف بسبب العقوبات المفروضة عليه من قبل الأمم المتحدة بعد غزو صدام للكويت عام ١٩٩٠.

وبالرغم من مراوضة الشركات البريطانية فقد استمر الاميركان باحتكار صناعة النفط.

لم تستأنف الحكومة العراقية فتح قطاع النفط للمستثمرين الأجانب إلا بعد خمس سنوات من الإطاحة بصدام.

وفي عام ٢٠٠٧ توصل رئيس الوزراء نوري المالكي ووزير النفط حسين الشهرستاني إلى خطط لتطوير صناعة النفط إلا أن معظمها باءت بالفشل.

وفي ٢٠٠٨ وقع العراق أولى صفقاته النفطية.

في آب من عام ٢٠٠٨ أعادت الحكومة العراقية تفعيل عقد مشترك كان صدام قد أبرمه عام ١٩٩٧ مع شركة النفط الوطنية الصينية في حقل الأحدب النفطي في محافظة واسط لكنها تحولت إلى اتفاقية خدمات تقنية تحصل من خلالها الشركة الصينية على أرباح محدودة بينما تذهب معظم أرباحها للحكومة العراقية.

أساساً كانت الاتفاقية تقضي بمشاركة الشركة بالحقل وان تحصل على أرباح أكثر وتطالب باحتياطي الحقل.

تبعت ذلك في عام ٢٠٠٩ جولتان قادت إلى إحدى عشرة صفقة مع ١٨ شركة مختلفة. كانت الأموال والخبرة الأجنبية مطلوبة لزيادة الطاقة والإنتاج النفطي وقد فعلت وزارة النفط ما بوسعها من اجل ذلك حيث ارتفع المنتج بحلول ٢٠٠٨.

كان العراق بحاجة إلى إصلاح بنيته التحتية والاستثمار في أنابيب وموانئ جديدة وحفر آبار جديدة وان يتعلم تقنيات جديدة تكلف مليارات الدولارات كل عام من اجل النمو في المستقبل، ولم يكن ذلك ممكنا إلا بجلب المساعدة والخبرة الأجنبية.

أما كردستان العراق فقد تبعت مسلكا مستقلا في موارد الطاقة الخاصة بها. فقبل شهرين من سقوط النظام وقعت حكومة إقليم كردستان أول صفقة نفطية أجنبية لها مع شركة النفط التركية. ثم واصلت توقيع ما مجموعه ٣٧ عقدا مع ٢٧ شركة، فاعتبر وزير النفط الشهرستاني كل هذه الصفقات غير قانونية. كما انه وضع كل الشركات التي تعمل في كردستان في القائمة السوداء لمنعها من العمل في بقية أنحاء العراق. نتيجة لذلك، تقرر أن يكون إنتاج الحقلين العاملين في كردستان (طقطق في أربيل و تاوكي في دهوك) للإنتاج المحلي داخل كردستان.

في عام ٢٠٠٩ تم السماح للكرد بتصدير نفطهم لمدة أربعة أشهر، إلا أن ذلك توقف بسبب الخلاف حول من الذي سيدفع للشركات التي تقوم بتشغيل الحقول. في شباط ٢٠٠٩ بدأت حكومة الإقليم باستئناف التصدير مرة أخرى، لكن بقيت هناك نزاعات حول تعويض الشركات، فتوقف الكرد مرة أخرى عن التصدير.

رغم أن الكثير من المعارضين لحرب العراق كانوا يدّعون أن كل ما حدث هو من اجل السيطرة على الثروة النفطية للعراق، فقد بقيت صناعة النفط تحت سيطرة الحكومة العراقية. لم توقع بغداد أية صفقة مع الأجانب قبل عام ٢٠٠٨، وكانت تلك الصفقة والصفقات التي تبعتها في ٢٠٠٩ في صالح الحكومة العراقية أكثر مما هي في صالح الشركات وكانت اغلب الصفقات مجازفة مشتركة بين الحكومة وتلك الشركات.

كانت كردستان أكثر انفتاحا لشركات الطاقة، حيث عرضت شروطا أفضل من الحكومة المركزية، إلا أن معظم تلك العقود كانت لاكتشاف النفط و أعمال الحفر. هناك حقلان فقط تعمل في الإقليم وهي الوحيدة المسموح لها بالتصدير لمدة سبعة أشهر خلال السنوات الثمانية بعد سقوط صدام.

كانت الشركات الاميركية والبريطانية تدفع باتجاه الوصول إلى النفط العراقي، لكن من بين كل هذه الشركات أربعة فقط هي التي كسبت عقود الإنتاج وكان ذلك في ٢٠٠٩ وليس قبلها، أي بعد ست سنوات من حرب إسقاط النظام السابق.

لقد حصل العراق على موقعه بين دول العالم بسبب ثروته النفطية، إذ أنها تمد الاقتصاد وتجذب المصالح الأجنبية. وبقيت الحكومة العراقية تسيطر على صناعة النفط رغم وجود الاميركان وعودة الشركات الأجنبية.

□ عن: أفكار حول العراق

مقرب من المالكي: لم يتصلوا بنا.. كأنهم لم يسمعوا بالمصالحة

الحكومة تحظر التفاوض مع العصائب

□ بغداد / إيناس طارق

في وقت أكدت فيه وزارة المصالحة الوطنية حظر التفاوض مع عصائب أهل الحق، جدد مسؤول رفيع المستوى في مكتب رئيس الوزراء أن المصالحة لن تستثني أحداً ممن يدعي المقاومة.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة المصالحة الوطنية عبد الحليم الرهيمي في تصريح لـ(المدى) إن التفاوض مع الجماعات المسلحة مستمر ولم يستثن احد من الجماعات ومن يريد أن يستثنني نفسه منها فهو يتحمل المسؤولية كاملة ومن ضمنها جماعات عصائب أهل الحق التي لم يتصل أي ممثل عنهم فضلا عن عدم اتصالهم بالوزارة رغم سماعهم بمشروع المصالحة الوطنية.

واكد الرهيمي أن فتح باب الانتظار لن يستمر طويلاً للتفاوض، ومن يريد التفاوض السلمي فالباب مفتوح لاستقباله.

وتابع الرهيمي :"وزارة المصالحة الوطنية تختصر مفاوضاتها مع المجاميع المسلحة التي تلقي السلاح بشكل نهائي ولم تشارك في قتل العراقيين في المرحلة السابقة الأمر الذي لا ينطبق على جماعة عصائب أهل الحق.

بدوره قال مصدر رفيع المستوى من مكتب رئيس الوزراء في تصريح خص به "المدى" ان الباب مفتوح امام كل من يدعي المقاومة ولم تتلطخ أياديه بالدماء العراقية، موضحا ان المصالحة الوطنية لم تتفاوض حتى اللحظة مع أية قيادة للمجاميع المسلحة، مبيناً أن الذي جرى هو تفاوض مع أشخاص كانوا جزءاً من هذه الجماعات وجرى إسقاط الحق العام عنه.

وكانت وكالة أنباء كردستان نقلت عن وزارة المصالحة الوطنية أمس الجمعة، أنها قررت وضع جماعة "عصائب أهل الحق" المنشقة عن التيار الصدري، ضمن المجاميع المسلحة المحظور التفاوض معها بشكل نهائي بسبب قيامها بعمليات "إرهابية" استهدفت المواطنين والقوات الأمنية العراقية.

وأعلنت وزارة المصالحة الوطنية في ٢٣ آذار الماضي عن انضمام خمسة فصائل مسلحة للعملية السياسية في العراق، مؤكدا على أن الخطوة تعد الأولى للحوار مع الفصائل المسلحة الأخرى.

ويتضمن أحدى بنود الاتفاق السياسي الذي أبرم قبيل تشكيل الحكومة ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني على تطبيق مشروع المصالحة الوطنية بشكل أوسع ليشمل جميع العراقيين دون استثناء.

وتقول القائمة العراقية إن الاتفاق السياسي الذي وقع من تسع نقاط لم يتم تطبيق أي بند منه حتى الآن.

وكان فصيلان مسلحان قد رفضا الانضمام إلى العملية السياسية وإلقاء السلاح. ويأتي ذلك في وقت أثارت أنباء شراء الحكومة العراقية سلاح تلك الفصائل جدلاً سياسياً واسعاً.

وقال وزير الدولة لشؤون المصالحة عامر الخزاعي إن "فصيلين مسلحين رفضا المصالحة"، مبيناً أن "اتصالات تجرى حالياً مع عناصرهما للتوصل إلى حل".

وبحسب ما نشرته وكالة أنباء السومرية نيوز، فإن الخزاعي كشف أن الاتصالات لا تجرى عبر أطراف حكومية، بل عدد من قادة الصحوات الذين يعملون بشكل جيد"، مضيفاً أنهم "ملتحمون بالعملية السياسية ويسعون جاهدين بمناطقهم المختلفة لمساعدتنا لتحقيق المصالحة".

وذكر الخزاعي أن "السفير الروسي في بغداد فالريان شوفاييف نوه خلال حضوره مؤتمراً للمصالحة بخطوات المصالحة الوطنية في العراق، خصوصاً وأن بلاده أجرت مصالحة بعد الانهيار والتحول من الحكم الشمولي المركزي إلى الحكم الديمقراطي الليبرالي".

وكانت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية قد أعلنت، في السادس من نيسان الحالي، أنها لم تتصالح مع دولة العراق الإسلامية كونها مرتبطة بتنظيم القاعدة، مؤكدة أن اتفاقات المصالحة تمت مع قادة ميدانيين في الفصائل المسلحة.

وأضاف الخزاعي أن "الوزارة تجري أكثر من لقاء مع قادة مع الفصائل المسلحة في الأسبوع الواحد، بهدف جمع أكبر عدد منهم لعقد مؤتمر ثان للمصالحة"، مشيراً إلى أن " دائرة الحوار تتسعُ في كل يوم، فهناك أطراف عديدة تأتي للمصالحة من كافة أنحاء العراق وآخرها من مدينة القائم التي تقع على الحدود العراقية السورية ومن الموصل".

يذكر أن وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أعلنت، في ٢٣ آذار الماضي، عن تخلي خمسة فصائل مسلحة عن السلاح وانضمامها إلى العملية السياسية بعد تطبيق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، فيما أكدت الفصائل براءتها من المتورطين باستهداف العراقيين.

الجمعة لا تزال في "التحرير"

إجلاء المتظاهرين إلى الملاعب يثير غضب العراقيين

□ متابعة / المدى

أدى الحظر الذي فرضته الحكومة على الاحتجاجات في شوارع العاصمة العراقية ببعض العراقيين إلى التشكيك في التزام قادتهم بالديمقراطية وحكم القانون.

وخرج آلاف العراقيين إلى الشوارع في مظاهرات خلال الأشهر الأخيرة مستلهمين الانتفاضات الشعبية التي تجتاح الدول العربية للمطالبة بتحسين الخدمات الأساسية والقضاء على الفساد.

لكن قرار الحكومة الأسبوع الماضي بقصر التظاهرات في بغداد على الاستادين الرياضيين الرئيسيين فقط اعتبر غير دستوري وأثار الشكوك بشأن قدرة الحكومة على الاستجابة لمطالب المتظاهرين.

وقال علي الفرياوي الناشط في حركة ١٥ آذار التي ساعدت في تنسيق عدة مسيرات في بغداد مؤخرا أن الحكومة العراقية تنحرف عن الديمقراطية وان حظر الاحتجاجات وحبس المتظاهرين داخل إستاد أمر غير قانوني ولا دستوري.

وأضاف أن قرار الحكومة يكشف بوضوح عن خوفها من الغضب المتزايد بين العراقيين تجاه الأداء المتعثر لحكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

وقال اللواء قاسم عطا المتحدث باسم قائد القوات المسلحة إن التظاهرات قصرت على ملعب الشعب وملعب الزوراء لأسباب اقتصادية.

وأضاف أن أصحاب المحال التجارية في بغداد شكوا من أن الاحتجاجات الأخيرة قد بدأت تؤثر على عملهم لذا فقد قررت الحكومة حظر التظاهرات في الشوارع والمناطق التجارية.

وما زال العراقيون بعد ثماني سنوات من التغيير وأدى في النهاية إلى إجراء انتخابات حرة يشعرون بالإحباط تجاه نقص مياه الشرب والكهرباء وحصص الغذاء والوظائف.

وحاول السياسيون تخفيف غضب العراقيين بمنحهم حصصا مجانية من الكهرباء وبتحويل المخصصات في الميزانية من الطائرات الحربية إلى السلع الغذائية.

وأمهل المالكي وزراءه ١٠٠ يوم لتحقيق الإصلاح.

وعلى خلاف دول المنطقة الأخرى التي تسعى إلى إسقاط أنظمة الحكم الشمولية لم يحاول العراقيون إسقاط حكومتهم المنتخبة التي شكلت في ديسمبر كانون الأول.

وأصبحت الاحتجاجات في بغداد التي بدأت في شباط وجرى أغلبها أيام الجمعة في ساحة التحرير بوسط العاصمة مظهرا ثابتا لكن أعداد المشاركين فيها تقلصت منذ مقتل عشرة أشخاص على الأقل في تظاهرات عمت البلاد في ٢٥ شباط.

وانتقد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي تشارك كتلته السياسية في الحكومة الحظر وقال في رد مكتوب لأحد تابعيه إن الحكومة تتظاهر بالديمقراطية وهذا الحظر يناقض ذلك.

واتفق حيدر الملا النائب في البرلمان العراقي عن قائمة العراقية قائلا إن الدستور العراقي واضح في ضمان الحق في التظاهر وان هذا التقييد من جانب الحكومة يثبت أنها ليست لديها القدرة على الوفاء بمطالب الشعب العراقي.

ولم تطبق الحكومة الحظر حتى الآن. وتجمع المتظاهرون في ميدان التحرير أمس ولم تعتقلهم قوات الأمن.

وقال عطا المتحدث الأمني باسم المالكي إن قوات الأمن لن تستخدم القوة ضد المتظاهرين الذين لا يلتزمون بالحظر لكنها ستحاول إفهامهم أن إغلاق الطرق والجسور سيؤثر على الأنشطة التجارية والاقتصادية في بغداد.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون